ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها
دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة

أعــداد

أ. شيماء أحمد محمد صالح

باحثة ماجستير – قسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمنهور

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد السادس– العدد الرابع – الجزء الأول– لسنة ٢٠١٥

Doi: 10.12816/0041728

ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها
دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة

أ.شيما أحمد محمد صالح

مقدمة الدراسة:

تعتبر ظاهرة المرأة المعيلة من الظواهر الاجتماعية الهامة التي أخذت في الانتشار في الفترة الأخيرة، لذا فإن هذه الظاهرة تعتبر محور اهتمام عديد من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة وعلم النفس والاجتماع، وظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية فوجد حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها، فهي تلك المرأة المطلقة أو الأرملة أو التي هجرها زوجها، أو زوجة السجين أو زوجة المريض والفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج أيضاً وذلك لعدم وجود العائل الأساسي وهو "الأب" وقد يرجع السبب إلى مرضه أو وفاته أو سجنه أو تقاعده عن العمل أو إعاقته، حيث تمر مصر بكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما أدى إلى عدم اهتمام الدولة بالقدر الكافي بأمور عيدة وإغفالها عن بعض القضايا التي ظهرت في المجتمع المصري ولكن القضية المطروحة الآن على الساحة هي قضية المرأة المعيلة وما تعانيه من نقص في احتياجاها الأساسية، حيث أن اتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل المعنيين بشئون المرأة يشيرون إلى أزمة جديدة عاصفة بالمجتمع البشرى لها آثارها السلبية ليس على صعيد المرأة والأسرة بل المجتمع كله.

ومع تدنى الأجور وانتشار البطالة تصاعدت الأهمية النسبية لهجرة العمالة مما أدى إلى إقبال العديد من العمال إلى الهجرة للعمل بالخارج والتي كان لها آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع المصري والتي نجم عنها ما عرف بـ "تأنيث الأسرة المصرية "Egyptian Family of Women"

ومع التغيرات العالمية المعاصرة، واتساع دائرة النشاط الاقتصادي وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر الذى لا يعرف الحدود والحواجز بين الدول وتطبيق سياسات الخصخصة، تطورت برامج التكيف الهيكلي وما صاحب ذلك من إضعاف قدرة الحكومات على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، ولقد ظهرت هذه الآثار السلبية على المرأة بالتحديد لهذا فالنساء المعيلات أصبحت من القضايا شديدة التعقد، لأن المرأة تعانى من الفقر وأيضاً تعول مما أدى لظهور ظاهرة "تأنيث الفقر Poverty or Women" والسبب في ذلك لأنها من أكثر الفئات حرماناً من التعليم، والرعاية الصحية، ونقص فرصتها في سوق العمل لأنها غير متعلمة وليس لديها من التدريب الكافي الذى يؤهلها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل بمشروع صغير.

للمرأة المصرية دور تاريخي متميز، لقد تجلى هذا الدور في مشاركتها بشكل فعال في ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١، وكانت مشاركتها في الأساس من أجل مصر، ومن أجل الدفاع عن حقوق كل المصرين في الحرية والعدل والكرامة وتكمن ثورة مصر الحقيقية في قواها البشرية التي تعتبر من أهم الثروات على الإطلاق والتي تمثل المرأة فيها ما يقرب من ٥٠٪ لهذا يحدد المجتمع أدوار المرأة ومواصفات كل دور طالما تشغل المرأة مركزاً داخل البناء أو النظام الاجتماعي، ومن ثم تتعدد أدوار المرأة كزوجة وعاملة وأم وغيرها من الأدوار والمسئوليات التي يتوقعها المجتمع، ومن بين هذه الأدوار دورها كامرأة معيلة ومسئولة عن رعاية الأسرة والأبناء والقيام بدورين اثنين معاً دور الأم ودور الأب فهي التي تربى وترعى وتنفق على أسرتها بدون مساعدة من أي شخص، ولذلك لابد من الاهتمام بها ورعايتها ورعاية من تعولهم وهذه المسئولية تقع على عاتق الدولة، والدولة تقوم برعايتها من خلال الجمعيات الأهلية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

لقد حظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام على المستوى القومي فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعا بارزا على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهدا واهتماما وسعيا سياسيا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكا مساويا ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة.[1]

وعلى المستوى المحلى، قامت مصر بدور ريادي ملموس، وأظهرت نشاطاً ملحوظاً فيما عُرف بعصر المؤتمرات، حيث كان لتواجدها دور إيجابي لا يمكن إغفاله في عدة مؤتمرات عالمية ومحلية تنادى بحقوق المرأة عامة والمصرية خاصة، وتعكس كل تلك الجهود مدى الاهتمام بالمرأة وقضاياها في الوقت الحالي.[2]

هذا و يشمل مفهوم " المرأة المُعيلة " العديد من النساء (الأرامل، المطلقات، الزوجات المهجورات، الزوجة الثانية، زوجة العامل الأرقى، زوجة العاطل، زوجة المدمن، زوجة المريض أو العاجز بالإضافة إلى الزوجة التي تسهم بدرجة أكبر في دخل الأسرة– غير المتزوجات) وفي المجتمع المصري تتزايد أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء المُعيلات، وتشكل هذه الفئة شريحة كبيرة من أفقر الفقراء حيث تقع المسئولية على المرأة في إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار، وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة النساء المعيلات يبلغ حوالى (٢٢% في الحضر بينما في الريف ٢٥%).[3]

وحسب آخر الإحصائيات المتاحة حتى عام ٢٠١١ فإن نسبة المرأة المُعيلة في المجتمع المصري تبلغ حوالي (١٦%)، وتعد أعلى نسبة للمرأة المُعيلة في

محافظات: سوهاج بنسبة (٢٣,٣%) وفى الأقصر بنسبة (٢٠,٤%) والدقهلية بنسبة (١٩,٨%) بينما القاهرة بنسبة (١٩,٢%) وأقل نسبة للمرأة المُعيلة بمحافظات: جنوب سيناء بنسبة (١,٧%) والوادي الجديد بنسبة (٤,٩%) وفى البحر الأحمر بنسبة (٦,٦%) وأخيراً مطروح بنسبة (٧,٣%).[4]

وتعاني المرأة المُعيلة من العديد من المشكلات والصعوبات الحياتية ومن أهمها المشكلات الاقتصادية حيث تتركز معظم النساء المُعيلات في الشرائح السكانية الأكثر فقراً، حيث لا تزال مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ضعيفة، كما أنهن يتعرضن للبطالة كسائر النساء أكثر من الرجال بسبب الركود الاقتصادي وموقف أرباب العمل من عمل المرأة، فضلاً عن أن كثيرات منهن لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم توفر الخدمات المساعدة وفرص التدريب المهني التي تتوافر للرجال والتي يمكن أن تساعدهن في الحصول على عمل مناسب.[5]

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة الراهنة في جانبيها النظري والتطبيقي فيما يلي: –

أ- الأهمية النظرية

١-تأتى هذه الدراسة كضرورة أقرتها وأكدت على ضرورة إجرائها نتائج العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت مشكلات المرأة المعيلة لأسرة ومعاناتها الشديدة من الفقر والحرمان وما يستتبع ذلك من مشكلات أخرى أكثر عمقاً.

٢-يعد انتشار ظاهرة المرأة المعيلة مقياساً لقياس فقر المجتمعات ويعاني أطفال هذه الأسر من الفقر والحرمان، والاسر التي تعولها امرأة ذات مستوى اقتصادي أقل من الأسر التي يعولها رجل.

٣-تطوير نظام المعلومات والبيانات الإحصائية داخل محافظة البحيرة لرصد واقع المرأة المعيلة واحتياجاتها.

Doi: 10.12816/0041728

٤-يمكن من خلال هذه الدراسة وضع تصور مستقبلي لمواجهة الأزمات التي تواجه المرأة المعيلة والعمل على حلها ومواجهة العقبات ووضع حلول إيجابية لها بطريقة علمية.

٥-زيادة نسبة المرأة المعيلة في المجتمع المصري حيث تتراوح ما بين ٢٢: ٣٣٪ من إجمالي الأسر، مما يتطلب فرص عمل تزيد الدخل الاقتصادي حتى تتمكن المرأة المعيلة من إعالة أسرتها.

٦-إن صورة الأسر الأحادية (التي يعيلها طرف واحد) ستكون ظاهرة واضحة في المجتمع، إذا علمنا أن ٧٠٪ من الأسر الأحادية في العالم يديرها نساء، ٣٠٪ فقط يديرها رجال (أرمل – مطلق – غير متزوج) سوف ندرك خطورة هذه الظاهرة الآخذة في الاتساع.

ب-الأهمية التطبيقية

١-تفعيل جميع الآليات في المجتمع المدني ليقوم بدوره في رفع المعاناة عن كاهل المرأة المعيلة وتغير النظرة الدونية التي يتعامل بها معها، فما هي إلا أخت أو ابنة أو زوجة أو أم لكل منا.

٢-في إطار الاهتمام العالمي بالفقراء تطفو على السطح قضية النساء المعيلات باعتبارهن أفقر الفقراء في إطار الاهتمام العالمي بالمرأة وضرورة استيعابها داخل خطة التنمية الإدارية.

٣-أصبحت ظاهرة النساء المعيلات ظاهرة عالمية تفرض تحديات أمام جميع المجتمعات في جميع أنحاء العالم وتواجه العديد من المشكلات شديدة الخطورة تهدد كيان الأسرة وتهدد بقائها وتنذر بانهيارها ومن ثم فهي تهدد كيان مجتمع بأسره.

٤-المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المرأة والتي تحول دون تفعيل مشاركتها وتقدمها في المجتمع ومساندتها في الحصول على حقوقها التي

نص عليها الدستور والقوانين المصرية وما التزمت به مصر في الاتفاقيات الدولية.

٥- تخفيف ما تعانيه المرأة المعيلة من مشكلات والعمل على تطوير ما يقدم للمرأة المعيلة من خدمات وذلك لرفع مستواها ومستوى أسرتها مع إبراز أهمية الدور الذي تقوم به سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

٦-تفعيل دور المرأة في التنمية لكونها تمثل ليس فقط نصف المجتمع بل هي القلب النابض لمدرسة القيم والأخلاق والتعليم والعلم في حياة الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

الإطار المنهجي للبحث

المنهج بمثابة الاستراتيجية أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات يستفيد منها في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي.

يمتاز المنهج بالدقة والموضوعية والحيادية والملاحظة والقياس والتصنيف والترتيب والتعميم كما أنه يطبع البحث أو العمل العلمي بطابعه ويتلون بلونه ويحدد وصفه وصفته على هذا الأساس.

فإذا كان البحث يحتاج إلى الاستعانة بقواعد الوصف فإنه ليجد بداً من الاعتماد على المنهج الوصفي بما يترتب عليه أن يكتسب البحث صفة الوصف ويقال عنه بحث وصفى.[1]

وتعرف الدراسة الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، وهذا لا يعنى أنها تحصر أهدافها في جمع الحقائق فقط، ذلك لأن الباحث يتناول البيانات التي جمعها بالتحليل والتفسير، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات والمعطيات والبيانات التي تدور حول المشكلة موضوع البحث، ويحدث

هذا من خلال الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية التي تحدد الصورة العامة والإطار العام للمشكلة. كذلك فإن الدراسات الوصفية تحدد ما إذا كانت ظاهرة معينة تتكرر، وما إذا كانت في تكرارها مرتبطة بعوامل أخرى معينة، وتقوم الدراسات الوصفية على أساس منهجين هامين هما التجريد والتعميم.

وبصفة عامة فإن أهمية الدراسات الوصفية ترجع إلى دقتها في اتساع مضمونها أو نطاقها ومن ثم فإنه يلزم وجود تصميم في هذه الدراسات.[2]

إذن إن أهداف البحوث الوصفية تتنوع وتتعدد بين دراسة خصائص السكان في المجتمع أو الإمكانيات المتاحة، أو المشكلات الاجتماعية أو عناصر التنظيم الاجتماعي أو الاتجاهات نحو قضايا وأوضاع هامة داخلية... وتفرض على الباحث ضرورة أن يكون قادراً على تحديد ما يريد وصفه بوضوح وتعين من الذين يشملهم مجتمع البحث أو عينته.[3]

كما اعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأداة للدراسة.

خامساً: النظرية الموجهة للبحث

أثر النظرية في البحث

١-توجيه النظرية للبحث نحو الموضوعات المثمرة.

٢-تضفي النظرية على نتائج البحث دلالة ومغزى.

٣-تنطوي النظرية على توجيهات عامة "orientations" تمد البحث بسياق محدد.

٤-توجيه مفاهيم النظرية وتصوراتها في عملية جمع وتحليل معطيات البحث.

أثر البحث في النظرية

١- يسهم البحث في تطوير النظرية.

٢- يسهم البحث في إعادة صياغة النظرية.

٣- يسهم البحث في إعادة تحديد محور اهتمام النظرية.

٤- يسهم البحث في توضيح مفاهيم النظرية.[1]

لقد اعتمدت الباحثة على نظرية الدور كنظرية موجهة للدراسة.

بدأت نظرية الدور تؤثر في الوقت المعاصر حيث أخذ عدد المؤسسات الاجتماعية التي تستخدم تلك النظرية يتزايد تدريجياً، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به من ثراء مفاهيمها ومكوناتها النظرية وكذا مضامينها التطبيقية، وقدرتها على أن تقدم لنا أسلوباً ووسيلة مناسبة لدراسة وتحليل السلوك الاجتماعي في صوره السوية والمشكلة.[2].

-العناصر الأساسية لنظرية الدور هي: -

الدور Role: ويمثل وحدة الثقافة.

الوضع Position: ويمثل وحدة المجتمع.

الذات self: ويمثل وحدة الشخصية.

-إن نظرية الدور نتاج لجهد أشخاص عديدين، ومن الرواد الأوائل الذين كان لهم الفضل الأول: جيمس بالدوين، وستانلي هال، ويليام جيمس، وجون ديوي، وتشارلز هـ. كولي، وجورج هدميد، وذلك في مطلع القرن العشرين.

-وقد يعرف الدور بأنه المطالب المعينة بحكم تركيب الجماعة والمرتبطة بوضع اجتماعي معين.[3]

مفاهيم نظرية الدور

١-متطلبات الدور.٢-توقعات الدور.٣-قوة وضوح الدور.

٤-غموض الدور.٥-الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية.٦-صراع الأدوار.

٧-عدم كفاية الدور.٨-عدم تكامل الأدوار وتعارضها.٩-استعادة التوازن.

١٠-الجزاءات.١١-التقويم.١٢ -وحدة الدور.[1]

ونظرية الدور تساعد الباحث على فهم المجتمع البشرى فى صورة كلية وإعطاؤه إطاراً للبحث فى مناطق معينة ولشرائح اجتماعية محددة تكون ذات الصلة بالكل وتقدم النظرية إجابات للأسئلة التى تواجه الباحث بالنسبة للإجراءات والأدوات

المنهجية الملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، وتحديد نطاقها وفئاتها، وتحديد الأساس العلمي للتحليل والتفسير لنتائج الدراسة التطبيقية فى علم الاجتماع.[2]

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التطور التاريخي لظاهرة المرأة المعيلة.

-مكانة المرأة فى المجتمع المصرى القديم

كان الاهتمام بالمرأة المعيلة منذ الفراعنة ولقد وجدت على سجلات المعابد اهتمام الفرعون بها حيث كان يقول أن أب لكل يتيم وزوج لكل أرملة، ففي عصر الأسرتين الثالثة والرابعة كان الزوجان الرجل والمرأة يظهران فى التماثيل فى حجم واحد واقفين جنباً إلى جنب مما يشير إلى أن القانون كان يسوى بينهما.

-مكانة المرأة المصرية فى ظل الإسلام

نظم التشريع الإسلامي حياة المرأة، ومنحها حقوقاً إنسانية ومدنية واقتصادية واجتماعية متعددة، فجعلها مسئولة عن نفسها وأسرتها، وعن المجتمع الذي تعيش فيه، وشرع الإسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء[3] "فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض" ويحمل كل منهما مسئوليته عامة "كل امرئ بما كسب رهين".

ويوصى الإسلام الإنسان برعاية والديه ويخص الأم بذكر ما أتت من آلام فيقول تبارك وتعالى "ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً" صدق الله العظيم

-المرأة فى المجتمع المصرى الحديث

إن المرأة المصرية تواجه الكثير من المعوقات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وأهمها البطالة وزيادة مسئولياتها المنزلية نتيجة لسفر الزوج للخارج ولعمله في أكثر من عمل، هذا فضلاً عن تركز دورها فقط فى التنشئة الاجتماعية للأبناء والقيام بالمهام الأسرية دون تفعيل لدورها فى المجتمع لذا لابد من القضاء على هذه المعوقات، وتشجيع المرأة على المشاركة الإيجابية فى المجتمع.[4]

وهناك العوامل الاقتصادية وأهمها الفقر "Poverty" الذي يعد بحق حجر الأساس في بيئة تهميش النساء، ذلك الارتباط الوثيق بالأمية وضعف المشاركة في اتخاذ القرار، وأيضاً علاقته المباشرة بغياب فرص المرأة ومصادرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[5]

ثانياً: الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة المرأة المعيلة

١-ترمل الزوجة: الأرامل السيدات هن من فقدن الزوج بسبب الموت ولم يتزوجن بعده ومسئولات وحدهن عن معيشتهن ومعيشة أسرهن ويؤدى ذلك إلى تغيير فى الدور الاجتماعى للمرأة مقارنة بدور الرجل.[1]

٢-الطلاق: الطلاق سبب رئيسى وأساسى فى التفكك الأسرى وإنحراف الأبناء وذلك لأن هناك افتقاد الرعاية الوالدية وبالتالى فإن الطلاق يسبب العديد من المشكلات التى تواجه المرأة المطلقة التي تعول وهي المشكلات الاقتصادية التي يترتب عليها المشكلات الاجتماعية ثم المشكلات الصحية والنفسية وتتولى المرأة مسئولية الأسرة.[2]

الأمر الذي بدوره لا يمكن للأسرة بكل أعضائها القيام بأدوارهم ووظائف تجاه بعضهم البعض أو تجاه المجتمع ككل.[3]

٣-التقاعد: يُعرف التقاعد بصفة عامة على أنه "انسحاب أو انفصال من العمل النشيط المأجور الذي يستغرق فترة عمل كافية وقد يصاحب التقاعد نقص فى الدخل وشعور المتقاعد بعدم قيمته وأنه أصبح مستهلكاً غير منتج، وإذا أراد العمل بعد تقاعده فإنه يواجه بعض المشكلات حيث فرص العمل المناسبة أقل وتضطر المرأة إلى إعالة أسرتها.[4]

يشير Atcbely (1970) إلى أن التقاعد قد يكون مقبولاً إذا تمتع الزوج بصحة جيدة وبوضع اجتماعى واقتصادى متوسط أو عالى وقد يكون غير مقبول وله أثاره السلبية إذا كان الزوج ينتمي إلى الطبقات الدنيا.[5]

٤-الزوجات المهجورات: إن الآثار الاجتماعية للهجرة والتي نجم عنها ما عرف في مصر (بتأنيث الأسرة المصرية) حيث يترك رب الأسرة زوجته في الوطن الأم مما يترتب عليه في أغلب الأحوال أن تتولى الزوجة إدارة الأسرة

بصورة كاملة بما في ذلك الأطفال الذين ينشئون في ظل عائلات وحيدة الوالد أو بمعنى آخر يصبح (أسرة تعولها امرأة)، حيث إن انخفاض فرص العمل يدفع الفقراء من الرجال إلى هجر زوجاتهم هروباً من الأعباء المالية ودون التكفل بهم مادياً.(6)

٥-زوجات رجال عاطلون عن العمل: هن زوجات رجال في المعاش أو رجال مرضى عجائز أو رجال لم يعودوا قادرين على العمل بسبب المرض أو إصابته وبالتالي أصبحت المرأة هي المسئولة عن الإنفاق على أسرتها وتحمل مسئولياتها في ظل المتغيرات التي حدثت والتي من خلال هذه المتغيرات يجب عليها أن تتواءم معها لسد احتياجاتها واحتياجات أسرتها.(1)

٦-زوجة السجين: هي التي تكون مسئولة عن الأسرة مسئولية كاملة، نجد أنها تفقد الإحساس بالتوافق، فقد لوحظ عليها صورة الذات سيئة ومطحونة وضعيفة نتيجة القهر الاجتماعي الخارجي بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية.(2)

٧-زوجات الرجال الأرزقية: الأرزقى هو مصطلح دارج يرمز إلى أي شخص لا يعمل عملاً منتظماً وبالتالي ليس له دخل ثابت أو منتظم والرجال الأرزقيين هم في العادة عمال يدويون ماهرون أو غير ماهرون يعملون حيث تتوفر فرص عمل محددة ولكنهم لا يحصلون أبداً على عقد عمل أو مهام ثابتة.(3)

٨-زوجات مدمني المخدرات والكحول: تعتبر زوجات مدمني المخدرات من أكثر النساء المعيلات تعرضاً للضغوط النفسية والاجتماعية، مما قد يقع عليها عبئ كبير في محاولات الزوج أخذ المال التي تتعرض لها المرأة المعيلة مما يجعلها غير متوافقة بشكل سوى مع تلك الظروف المحيطة.(4)

٩-النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج: النساء اللاتي لم يتزوجن أبداً ويمثلن أقل نسبة من النساء اللاتي يعولن أسرهن فهن نساء لم يسبق لهن الزواج ويعولن

أسرهن وتقوم فيه المرأة بتحمل مسئولية الأسرة التي تعيش فيها لسد احتياجاتها واحتياجات أسرتها.[5]

١٠-**الزوجة الثانية**: وهذه النوعية من النساء تمثل أكثر أنواع النساء انتشاراً ، وذلك لأن المرأة المعيلة في هذه الظروف قد لا تعرف مكان الزوج أو يرفض الزوج الإنفاق على أسرته الأولى وتتحمل المرأة في مثل هذه الظروف الإنفاق على أسرتها. [6]

١١-**الزوجات اللاتي يساهمن بدخل أكبر في الأسرة:** هن النساء المتزوجين من أزواج لهم دخول منتظمة ووظائف ثابتة لكن أجورهم منخفضة بالدرجة التي لا تسمح لهم بتغطية احتياجات المنزل، فتقوم المرأة بالإنفاق على الأسرة حيث أنها تحصل على دخل أعلى من دخل الزوج وتصرفه في احتياجات المنزل.[1]

١٢-**النساء المتزوجات من رجال مرضى ومصابين بالعجز:** هن نساء زوجات لرجال عاطلين بسبب إصابتهم بالمرض أو بالعجز نظراً لكون الزوج مصاباً بمرض خطير فالنساء المتزوجات من رجال في مثل هذه الظروف هن نساء فرضت عليهن الظروف أن يكونوا نساء مسئولات عن أسر.[2]

١٣-**المرأة الوحيدة (التي تعيش بمفردها):** هى المرأة التي تعيش بمفردها وليس لديها أقارب وهذه الفئة من النساء تكون مسئولة عن نفسها فقط وهي من الأنماط الأكثر شيوعاً في المجتمعات الحضرية عن المناطق الريفية وتكون هذه الفئة من النساء ليس لهن مصدر دخل تواجه به صعوبات ومتطلبات الحياة.[3]

١٤-**الإصلاح الاقتصادي** : لقد اتبعت مصر شان عدد كبير من الدول النامية برنامجاً للتدريب والتكيف الهيكلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مارس ١٩٩١ والذي انعكس في معدلات التضخم وزيادة الدين الخارجي ولهذا شهدت أعداد النساء الفقيرات والمعيلات لأسر في المجتمع المصري تزايد بسبب نقص برامج المساعدات الاجتماعية.[4]

١٥-الهجرة الخارجية : رصد علماء الاجتماع في مصر الآثار الاجتماعية للهجرة والتي نجم عنها ما يعرف بتأنيث الأسرة المصرية مما يترتب على ذلك أن تتولى الزوجة إدارة الأسرة، وحيث تعتبر أسرة المرأة المعيلة أفقر الفقراء وأكثر حساسية وأكثر عرضة لنقل العزل للجيل التالي وكذلك تعتبر المرأة التي ترأس الأسرة وصمة عار.[5]

١٦-تنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التقدم في المجتمع:

نظراً لقيام هذه المجتمعات بإنشاء المصانع والمشروعات التنموية الأخرى والتي عملت على زيادة وتيرة التحضر في هذه المجتمعات، أيضاَ حدثت تغيرات في بنية الأسرة بانتشار نموذج الأسرة النووية، وانحسار نمط الأسرة الممتدة بما يقدمه من دعم لكل افرادها ومن هذه التغيرات أيضا ظهور النساء اللاتي يعلن أسراً.[6]

١٧-العولمة Globalization : العولمة لها جوانبها الإيجابية في فتح الحدود وتقريب المسافات وجعل العالم قرية كونية واحدة وأيضاً لها جوانب سلبية، حيث ترتفع نفقات وتنخفض الأجور، ومن ثم يقل الإنفاق على نصيب الفرد من العلاج والصحة والتعليم وينخفض معدل الإنجاب، ومع ضغط العولمة يبدأ العد التنازلي للتخلص من القيم والأخلاق ويقع الفرد والدولة في فخ العولمة.[1]

أوضحت دراسة الأمم المتحدة ٢٠٠٠ أن ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في كل من لبنان وفلسطين نظراً لفقد رب الاسرة في الحروب أو مرضه أو هجرته ويؤثر ذلك في وجود العديد من المشكلات مثل البطالة، وسوء الأحوال المعيشية، وقلة الدخل، وصعوبة توفير الرعاية المطلوبة لأسرهن.[2]

ثالثاً: سمات وخصائص النساء المرأة المعيلة:

١-تتميز هذه الفئة من النساء بكبر السن حيث أن متوسط عمر المرأة المعيلة حوالي ٥٥ سنة.[3]

٢-تتركز في الفئتين العمريتين من ٣٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة.[4]

٣-تتميز هذه الفئة بانخفاض مستوى التعليم وتفشى الأمية.[5]

٤-ارتفاع معدل انحراف الأحداث في الأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض، وخاصة تلك الأسر التي تعولها إمرأة.(6)

٥-ضعف المستوى المهارى للنساء المعيلات، وصعوبة تلقينهن تدريبات لتنمية المهارات وبالتالي فإن أغلبهن فقيرات.(7)

٦-إن هذه الأسر لها منزلة منخفضة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، عندما قورنت بنسبة الأسر التي تعولها الرجال.(8)

٧-ترتبط معدلات الإعالة المرتفعة بالفقر، كما ترتبط بارتفاع معدل استهلاك الدخل ووجود عدد أكبر من الأطفال.

٨-يرتبط مستوى تعليم عائل الأسرة بطريقة شديدة السلبية مع مستوى الدخل، حيث تقل نسبة الأمية بين النساء المعيلات لأسرة (٨٥٪) في الريف و(٥٧٪) في الحضر في المجتمع المصري.(9)

٩-الاغتراب وببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته أي أن يصبح غريباً عنها والمرأة في المجتمع المصري الحديث تعاني اغتراباً شديداً، فهي تنتقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة إلى عهد التبعية المبدعة القوية، وهي في حيرة وأزمة إزاء خلط الأدوار الذي وضعت فيه.

١٠-صراع الأدوار ويطلق هذا الاصطلاح ليعني تلك الصراعات التي يدركها الأفراد المتعرضون لها، ويرى "سييجل" أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذي تقع فيه الأنا في اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين.(1)

١١-إن الأم الوحيدة قد تشعر بالوحدة أو بأنها حبيسة أو حزينة في بعض الأوقات، كما قد تنفث عن مشاعرها على الطفل، والأمر الهام هو أن تستمر في حياتها كإنسانة طبيعية وتحتفظ بصداقاتها وإبداعاتها ومستقبلها المهني وأنشطتها الخارجية على قدر الإمكان ولا تسمح لحياتها

أن تتمحور حول طفلها فحسب، خاصة لو أن لديها طفلاً صغيراً يحتاج إلى الرعاية وليس حولها من معين.[2]

١٢ -إن واقع العمالة النسائية يكشف عن جوانب هامة لضعفهن في سوق العمل بسبب الحقائق التالية: -

١-إن نسبة هامة من عمل المرأة لا يدفع عنها أجر نقدي ومن ثم تسقط في الاعتبار في حسابات الدخل القومي.

٢-إن عمل المرأة، خاصة الفقيرات منهن، غالباً ما ينظر إليه على أنه مجرد مصدر للدخل العائلي وليس دعامة لتمكين المرأة من احتلال المكانة اللائقة بدورها في المجتمع.

٣-إن تعارض الأدوار بحكم أن المجتمع ما زال ينتظر من المرأة أن تنهض بالمسئوليات الكاملة لرعاية الأسرة داخل المنزل. [3]

١٣-انخفاض المستوى الاقتصادي للمرأة المعيلة عن مثيلاتها من الأسر التي يعولها رجل خاصة بعد أن زادت عليها الأعباء وانتقالها من الرفاهية إلى سوق العمل.[4]

<u>العائلات لعائل واحد</u>

إن المتطلبات الملقاة على عاتق المرأة المعيلة يمكن أن تكون هائلة لأن المسئولية سوف تكون على أكتافها هي فحسب، والمرأة التي تواجه وطأة كونها العائل الوحيد إما نتيجة للطلاق أو الانفصال أو الموت أو الهجر، تتحمل أعباء الحزن والفقدان والفقر إلى جانب الأعباء الأخرى.[5]

رابعاً: المشكلات والآثار المترتبة على ظاهرة المرأة المعيلة وكيفية مواجهتها

لقد تجاهل المجتمع لوقت طويل نماذج أخرى للأسر التي يغيب عنها أحد الوالدين وبالذات الرجل غياباً دائماً أو مؤقتاً ويختلف داخلها الأدوار والمسئوليات عن المألوف واعتبرت هذه النماذج انحرافاً عن الوضع المثالي المعروف ويعتبر

هذا انتهاكاً لحقوق الأطفال بها، وبشكل عام ينخفض مستوى المعيشة في الأسر التي ترأسها نساء عن المستوى العام للأسرة.[6]

١-العنف ضد المرأة

هناك أشكالاً متعددة للعنف الاجتماعي الناتج عن أعراف وتقاليد تساعد على استخدامه ضد المرأة كأداة لتهذيب سلوكها، وهذا القبول الاجتماعي لممارسة العنف ضد المرأة تكمن جذوره في بعض أساليب التنشئة الاجتماعية وهذا العنف الذي قد يقره المجتمع ويقوم به بعض الأفراد تجاه النساء في صورة جسدية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، إنما يمثل ذلك تحدياً من جانب المجتمع تجاه محاولات النهوض بالمرأة وتمكينها.[1]

ويمكن تمكين المرأة اجتماعياً ونفسياً وقانونياً من خلال ما يلي: -

أ-توعية المرأة بحقوقها وبسبل الحصول عليها.

ب-تيسير إجراءات التقاضي حال الوصول لهذه المرحلة.

٢-المشكلات الاقتصادية

منذ أن ظهر مصطلح تأنيث الفقر (Feminization Poverty) لأول مرة عام (١٩٧٨) ويقصد به تركز الفقر بين الأسر التى تعولها إناث أصبحت العلاقة بين البناء الأسرى وانتشار الفقر على اهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية.[2]

٣- المشكلات الثقافية

الأمية لم تعد مشكلة فردية تخص المواطن الأمي وإنما ظاهرة اجتماعية تخص الفرد والمجتمع على حد سواء بكونها عائقاً يقف أمام تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويحول دون مواكبته لحضارة العصر الذي نعيش فيه.[3]

لقد أوضحت دراسة (ستيتن 1990 Staten) أن المرأة المعيلة تعاني من المستوى الاقتصادي الصحي المتدني، وكذلك مستوى التغذية والدخل، بعكس الوضع بالنسبة للرجل المعيل للأسرة.

٤- المشكلات الاجتماعية

ويشير (Perez , 2000) إن النساء المعيلات لأسر يعانين من الشعور بالعزلة وقلة الحيلة وعدم الثقة في النفس وعدم توفر فرص العمل التي تتناسب مع أدوارهن الجديدة كمعيلات لأسرهن ويؤثر ذلك بشكل ملحوظ على أدائهم لدورهم داخل المجتمع.[4]

وتجد النساء المعيلات أنفسهن موصومات اجتماعياً لكونهم وحيدات، كما تستبعد النساء من شبكات المعلومات الاجتماعية وبرامج المساعدة والمساندة الاجتماعية والخدمات الحكومية إذا لم يوجد رجل معهن.

٥- المشكلات النفسية

تعاني المرأة المعيلة من نظرات الإشفاق من قبل الآخرين، مما يشعرها بالذل والنقص والتعرض للاضطرابات النفسية بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشديدة وهدم الأرضية النفسية القادرة على مواجهة الأحداث والرغبة في العزلة عن المجتمع ولجوء بعضهن للإدمان.[1]

٦-المشكلات الصحية

تفتقر مساكن النساء والعائلات لأسرهن إلى خدمات البنية الأساسية من صرف صحي ومياه نقية وكهرباء، ونظراً لعدم كفاية الدخل في الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية فتلجأ هذه الأسر للاستعانة بالأقارب أو الجيران أو الاكتفاء بتناول وجبة واحدة أو وجبتين، مما يترتب على ذلك بانتشار العديد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وضعف المناعة.[2]

٧-مشكلة الضمان الاجتماعي:

على الرغم من وجود سياسة اجتماعية لرعاية الفقراء بشكل عام ويندرج في هذه الفئة الاجتماعية الفقيرة النساء المعيلات بشكل عام أيضاً إلا أن ما يقدم لهن من معونات ومساعدات مثل معاش الضمان الاجتماعي ومعاش السادات قاصر على الوفاء باحتياجات الأسرة، ولذلك تعتمد الأعداد الكبيرة من هذه الأسر على

الإعانات والمساعدات التي يقدمها أهل الخير والجمعيات الأهلية غير الحكومية.[3]

٨-مشكلات صراع الأدوار

هناك تنوع في أدوار المرأة التي تعول أسرة وهذا التنوع ليس داخل الأسرة بل يواجها أيضاً في خارج الأسرة، عندما تعمل وهي تحتاج إلى درجة عالية من الصحة النفسية حتى تستطيع أن توائم مع هذه الأدوار مجتمعة وهي عندما تعمل ترضى بالوظائف ذات الدخل المنخفض.[4]

٩-مشكلات قانونية

إن المرأة تواجه كثير من المعاناة في الحصول على ما كفله لها القانون من نفقة لنفسها أو لأطفالها وخاصة في الحالات التي ينطبق عليها قانون الأحوال الشخصية، كما أن القوانين والتي تشمل برامجها بعض فئات النساء والمعيلات لأسر كالأرامل والمطلقات وغير المتزوجات بها قصور شديد من حيث نصوص القانون نفسه أو تطبيقاته.[5]

١٠-مشكلات العمل

يرى البعض أن خروج المرأة للعمل انتقاصاً من حقوق الطفل الطبيعية في عناية الأم به ورعايتها له خاصة في المراحل الأولى من العمر بعد الولادة حتى بعد التحاق الطفل بالمرحلة الابتدائية.[1]

-لقد أوضحت إقبال الأمير أن أهم المشكلات التي تعاني منها النساء العائلات للأسر هي: -

١-الافتقار إلى أجور ثابتة يمكن أن تفي باحتياجات الأسرة، وحتى المعاشات البسيطة تحتاج إلى الانتقال إلى المكاتب الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي مما يشكل صعوبة لهن من حيث التكلفة المالية والجهد الذي لا تستطيع كبيرات السن أن تقمن به.

٢-حرمان الأبناء فيها من التعليم خاصة الفتيات ودفعهن للعمل للحصول على دخل إضافي يمكن أن يساعد في مواجهة نفقات المعيشة.

٣-تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية وتفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وتكاد تخلو منازلهم من الأثاث والأغطية أو المفروشات أو الأدوات.

٤-لا تتمتع النساء اللاتي تعولن أسر بالمميزات التي تمكنهم من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد أو التي تؤهلن لتأسيس مشروعات صغيرة خاصة بها وذلك لنقص الخبرة والمهارة وقلة التعليم والتدريب والظروف الاقتصادية الصعبة ومشكلات التوفيق بين مهام الأسرة والسعي وراء الرزق.[2]

٥- صعوبة حصول المرأة التي تعول على حقها وحق أولادها الذي يكفله القانون، وصعوبة اللجوء إلى المحاكم للمطالبة به وتعجز الكثير منهن من الاستعانة بمحاكم تساعد على ذلك، كما تعجز عن تدبير التكاليف المالية اللازمة لرفع قضايا النفقة والطلاق.

٦-خروج المرأة للعمل لا يخفف من الضغوط عليها، بل يزيدها ضغوطاً، بالإضافة إلى أنها تقوم بالأعمال المنزلية بكافة أنواعها ورعاية أولادها، كما أن عمل المرأة يؤثر على حقوق الأطفال الطبيعية ويولد فراغاً لدى الأبناء.

٧-تواجه النساء اللاتي تعولن أسر عقبات مؤسسية ضخمة وهي عدم استطاعتهن الاستفادة من برامج الدولة نظراً لعدم امتلاكهن لبطاقات شخصية.[3]

مشكلات الأمية

إن أمية المرأة المعيلة يؤثر في المستوى التعليمي لأبنائها، حيث أشادت دراسات Weng Winifred Fin Egan"" ١٩٩٨ أن الأبناء في الأسر التي تعولها نساء اقل في المستوى التعليمي مقارنة بالأسر التي يعولها رجل.[4]

كيفية مواجهة مشكلات المرأة المعيلة(١):

لتوسيع إمكانيات استفادة المرأة بشبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلاتها:

١-العمل في شكل مشروعات جماعية يتم تنظيمها تحت إشراف الجمعيات الأهلية.

٢- تبسيط إجراءات طلب الحصول على الائتمان.

٣-تيسير شروط الإقراض قصير الأجل.

٤-الاهتمام بالبرامج التدريبية التي ترفع من قدرات النساء في الحصول على عمل منتج.

٥-بذل جهد لتشجيع مزاولة النساء للأعمال التجارية الخاصة، وتزويدهن بالمهارات اللازمة لبدء مشاريعهن الخاصة وإداراتها.

٦-توسيع تجربة جميعه رجال الأعمال بالإسكندرية والبنك الوطني للتنمية.

٧-وجود أنظمة أخرى نظير ما تم تجربته بنجاح في دول أخرى، مثل "بتك جراميين" في بنجلادش وغيرها.

٨ – معالجة مشكلات عمل المرأة في القطاع غير المنظم، والتي ترتبط بالتسويق والتمويل والتدريب.

وربما يستدعي مناقشة هذه القضية التأمل وإعادة النظر في المادة رقم (١١) من الدستور المصري والتي تنص على أن "الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة والمجتمع".

٩-تعد الصناديق الاجتماعية من الأنشطة التي أثبتت جدواها في الوصول الى شرائح يمكن الوصول إليها من خلال خلق فرص عمل وتوليد.

١٠ – مشروع الأسر المنتجة، الذي بدأ عام ١٩٦٤ تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

١١-مشروع الأندية النسائية والتي تعتبر مراكز للتدريب على المهن المختلفة.

١٢-بنك ناصر الاجتماعي الذي أنشئ عام ١٩٧١ كمؤسسة تمويل لا تستهدف الربح.

١٣-نظام معاش السادات الذي أنشئ عام ١٩٨٠ ليعطي غير المستفيدين من أي نظام معاشات.

١٤-الضمان الاجتماعي الذي يعطي الأرامل، واليتامى وعائلات المسجونين والعاجزين عجزاً كلياً، وغيرها.

خامساً: العلاقة بين الفقر والمرأة المعيلة:

يمثل الفقر التحدي الأول الذي يواجه العالم اليوم، ويوصف بأنه انتهاك لحقوق الإنسان، ويشكل النساء نسبة ٧٠% من فقراء العالم، والمرأة من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر، حيث أنها الأقل حظاً من التعليم، والأقل حظاً من التدريب والإعداد والتأهيل، وبالتالي من فرص العمل والأجور، وحيث توجد فرص العمل فإن المرأة كثيراً ما توضع في أدني فئات الأجور، وفي ظل ظروف عمل لا تهيئ لها الإحساس بالأمان، أو الحماية القانونية، أو الدعم النقابي(١).

ومن هنا جاء مصطلح تأنيث الفقر Feminization of Poverty الذي استخدمته لأول مرة – ديانا بيرث "Diana Pierce" في إشارة على أن الأسرة التي تراسها امرأة أكثر عرضة للفقرة، حيث وجدت بعض دراساتها أن ٥٠% مكن الأسر الفقيرة ترأسها امرأة، كما وصلت دراسات أخرى إلى النتيجة نفسها باستخدام مؤشرات عديدة للرفاهية(٢).

وتتعدد الأنشطة التي تتوجه إلى مساعدة الفقراء من الذكور والإناث، فتشمل الصناديق الاجتماعية، وبرامج التنمية، البيئة المحلية، وجمعيات رجال الأعمال، ومشروعات الأسر المنتجة والأندية النسائية، ومعاش السادات، والضمان الاجتماعي، ووحدات النهوض بالمرأة في الوزارات المختلفة ومشكلة هذه الخدمة هي محدودية الوعي بها، وقدر الفئات المستهدفة لا سيما المرأة المعيلة الفقيرة

على الاستفادة منها، وأهمية تبنى اليات تساعد على توسيع قاعدة المستهدفين من شبكة الأمان الاجتماعي[٣].

يتجسد مفهوم العنف الاقتصادي في إطار المعاناة من الفقر، والحرمان من فرص متساوية وإلا أن النوع Gender يظل خطأ فاصلاً ومحدداً رئيسياً للاستهداف للفقر، ومعياراً لما هو متحقق من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، تحسين مستوي العدالة الاجتماعية.

يشتمل تقرير التنمية البشرية على مفهوم للفقر يتناوله من ناحيتين:

فقرة القدرة: أي تدني مستويات قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وجني ثمارها.

فقر الدخل: أي عدم كفاية الموارد لتأمين حد أدني يوفر مستوي لائقاً إنسانياً.

الفقر ينطوي على مضمون اقتصادية، اجتماعي سياسي شامل الكل مما يعني الحاجة والعوز وغياب بالمشاركة وانعدام الكرامة المساواة الحقيقية[4].

وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة تؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع، ولأنه قد ثبت أن الزيادة في دخل المرأة تؤدي على زيادة إنفاق لأسر على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما تؤدي إليه الزيادة في دخل الرجل وبالتالي زيادة رأس المال البشري للمجتمع كله، ناهيك عن مردود التعليم على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال(٢).

نتائج الدراسة:

١-تتمتع محافظة البحيرة بالعديد من المزايا التي تمثل في توافر الموارد الطبيعية والخبرات البشرية المدربة في مجالات مختلفة.

٢-إمكانية تقديم قروض لتنفيذ مشروعات اقتصادية من خلال برامج الصندوق الاجتماعي والأسر المنتجة وغيرها من الجهات الممولة.

٣-توفر إمكانية لدى فرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة لتنظيم الدورات التدريبية لإعداد وتأهيل المستثمر الصغير من توفير منافذ التسويق منتجاتهم بالمعارض سواء بالمجان مقابل رسوم بسيطة.

٤-تنوع المصادر الطبيعية والإمكانيات الجغرافية السياحية بالمحافظة.

٥-توافر المواد الخام المنتجة محلياً واللازمة للصناعات الغذائية والمنزلية.

٦-توافر مراكز التسويق والبيع.

٧-تعدد مجالات الاستثمار المتنوع بالمحافظة مثل الزراعة والصيد والسياحة بمختلف مراكز المحافظة.

٨-وضع خطة لمشروعات التصنيع الزراعي والغذائي وفقاً للمزايا النسبية والخبرات البشرية لكل مركز من مراكز المحافظة:

التعاون بين المحافظة والصندوق الاجتماعي للتنمية مع فرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة.

إقامة دورات للتدريب العملي لراغبي تنفيذ مشروعات التصنيع من خلال كلية الزراعة.

إقامة صناعات وسيطة على مستوى أكبر على أن تكون الصناعات الصغيرة بتلك المركز مغذية لصناعات أخرى وسيطة مثل ثعلب السمك وذلك بالتنسيق مع جمعية رجال الأعمال.

٩-إقامة مشروع معالجة وتصنيع المخلفات الزراعية للاستفادة بها كأعلاف.

١٠-إعطاء اهتمام خاص للصناعات الحرفية التي يمكن تسويق منتجاتها للزائرين والسائحين بمركز رشيد ووأدي النطرون.

١١ – تنفيذ مشروع منح المرأة الريفية عدد مناسب من الأغنام وذلك لإنتاج اللحم والصوف على أن تقام عليها صناعات مكملة في مجال غزل الصوف وتصنيع

البطاطين، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تعاون كلية الزراعة ومديرية الزراعة ومشروع التنمية الريفية والصندوق الاجتماعي على أن يتمك المنح للمستفيدين في صورة عينية وتحت إشراف مشروع التنمية الريفية.

١٢-زيادة أعداد مراكز الإعداد المهني كوسيلة لاكتساب المهارات العلمية للمرأة.

١٣-وضع خطة سنوية موحدة من خلال مختلف الجهات التي تقوم بتمويل وتقديم خدمات للمشروعات الصغيرة الخاصة بالمراءة مع تقديم الخدمات التدريبية والتسويقية التي تساعد على تمكين المرأة من تنفيذ المشروعات.

١٤-إنشاء مناطق صناعية للمشروعات الصغيرة كثيفة العمالة مما يتيح المزيد من العمالة للمرأة على ان تكون مشروعات متكاملة ومغذية لمشروعات أخرى متوسطة.

١٥-التأكيد على التكامل بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات التسويقية على ان ينفذ ذلك من خلال الجمعيات الأهلية.

١٦-تفعيل دور الجمعيات الأهلية من خلال وضع خطة من خلال مديرية التضامن الاجتماعية لتقييم أنشطتها وتخصيص نسبة من الإعانات التي تقدمها لأنشطة تلك الجمعيات الي تنفيذ برامج عملية للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الأندية النسائية.

١٧-تفعيل دور مراكز الشباب بوضع خطة زمنية لإتاحة الإمكانيات التدريبية للمرأة على تنفيذ المشروعات الصغيرة بجانب نشاط تلك المراكز.

١٨-وضع خطة غير تقليدية لمحو الأمية بالمحافظة كأحد العناصر الأساسية في تنمية قدرات المرأة وذلك بالتنسيق مع فرع المجلس القومي للمرأة.

١٩-الاستفادة من إمكانيات المدارس الصناعية والزراعية في عمليات التصنيع والتدريب مثل صناعة الأثاث والصناعات الغذائية وفتح منافذ لها.

٢٠-العودة بالمشروعات الإنتاجية بالوحدات المحلية القروية مثل المناحل وتربية الدواجن والنجارة والكليم وغيرها من المشروعات المختلفة.

٢١-استخراج الرقم القومي لتسهيل عملية الحصول على القروض الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

الحواشـــــــى

(1) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: التمكين الاقتصادي للمرآة المعيلة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مؤتمر (منتدى المرآة العاملة).

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218347

(2) أحمد زايد وآخرون: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص: ٣٥٧.

(3) المجلس القومي للمرأة: المرأة في مصر، التقرير الثالث، القاهرة، مكتبة المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٣، ص: ٣٣٨

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التقرير السنوي، القاهرة، ٢٠١١.

(5) نادية حليم، آخرون: المرأة المصرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٩٤، ص: ١١

(1) على عبد الرازق جلبي، محمد احمد بيومي، نادية عمر: مناهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٩.

(2)غريب سيد احمد: مناهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٤٦، ٤٧.

(3) على عبد الرازق جلبي: تصميم البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٤٣.

(1) على عبدا لرازق جلبي: نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤٤.

(2) عبد المنعم يوسف السنهورى: نظريات واتجاهات معاصرة، خدمة الفرد الإكلينيكية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩، ص٥٩.

(3) ابراهيم عبد الهادي المليجي: تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.

(1) سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق: نظريات علمية واتجاهات معاصرة في طريقة العمل مع الحالات الفردية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٦٠.

(2) السيد على شتا: نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٣٩.

(3) وكالة الأهرام للتوزيع، المرأة العربية، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، ٢٠٠٧، ص ١: ص ٤.

(4) شهيدة الباز وآخرون: المرأة في المنظمات الأهلية في مصر، ورقة عمل مقدمه للجنة المنظمات الأهلية للإعداد لمؤتمر المرأة العالمي ببكين، ١٩٩٥، ص ١٤.

(5) محمد عبد الفتاح محمد، الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦، ص٩.

(1) السيد رمضان: مدخل في رعاية الأسرة والطفولة (النظرية والتطبيق)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٤، ص ١٢٤.

(2) Swisher Harim: I.edsing le parents families at issue , green hahven press some gig at VSA. California , 1997, P80.

(3) سناء الخولى: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢٥٩.

(4) هدى محمد قناوي: "سيكولوجية المسنين" مركز التنمية البشرية والمعلومات الطبعة الأولى، الجيزة، ج. م. ع ١٩٨٧، ص ٣٤.

(5) Atchely G.R: the sociology to Preferment John Wiley and sons Inc. New York, 1970, P59.

(6) نجوى أحمد حسين دره: المتطلبات التربوية لمواجهة الأم لبعض المشكلات الناتجة عن هجر الآباء، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩١، ١٤٥.

(1) هبه أحمد عبد اللطيف: تفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة المعيلة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٣، ص ٦٨.

(2) محمد محمود مصطفى: "الخدمة الاجتماعية وأزمة الإفراج عن السجين"، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الثاني، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٤، ص ٥٥٦.

(3) إيمان ضياء بيبرس: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر، بطلات وضحايا (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة) ٢٠٠٢ ص ٧٣.

(4) سهير فؤاد أنور: محددات فعالية وكفاءة وإنتاجية النساء في بعض محافظات الجمهورية – جمعية الإسكندرية، اقتصاد منزلي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٥٥.

(5) شبكة المعلومات السكانية: النساء المعيلات، المجلس القومي للسكان، نشرة نصف سنوية العدد الرابع يونيو – ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٩.

(6) نادية حليم ووفاء فهيم: النساء المسئولات عن أسر في العشوائيات، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية (١٧ – ٢٠ديسمبر)، المركز الديموجرافى بالقاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩.

(1) ميشيل صبحي: مشروع الدعم الفني والمؤسسي للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين لدليل الخدمات للمرأة المعيلة للأسرة، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(2) وصفى نور الدين: ورقة عمل حول المرأة والأمية في العشوائيات ومؤتمر الاستراتيجية المستقبلية للمرأة في العشوائيات، يونيو ١٩٩، ص ١٦٦.

(3) بدرية شوقي عبد الوهاب: اتجاهات المرأة العاملة نحو عملها، كلية الآداب، جامعة أسيوط، سوهاج، العدد العاشر، ١٩٩٩، ص ٧٩.

(4) سيد جاب الله السيد: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تترأسها نساء في القرية المصرية (أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع)، جامعة القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٣٣.

(5) نبيل خورى: (تحرير ومراجعة) الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة العمل الدولية، ٢٠٠٣) ص ٥٩.

(6) أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود: النساء المعيلات في محافظة الفيوم، الطبعة الأولى، دراسة اجتماعية ميدانية (الجيزة، مطبعة العمرانية، ٢٠٠٥)، ص ٩١.

(1) فريد النجار: العولمة والرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل، المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٣، ٤ مايو، ٢٠٠٠، ص ٥٥.

(2) United Nation: female headed house holds in selected conflict stricken ESCW A Areas, economic and social commission for western ASIA 2000.

(3) هدى بدران: نساء مسئولات عن أسر (القاهرة، المجلس الدولي للسكان، المجلس الدولي للأمومة والطفولة، ١٩٩٤) ص ١٦

(4) رسالة اليونسكو: النساء نصف العالم، المؤتمر الرابع للمرأة ببكين (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ٢٠٠٥) ص ١٩.

(5) إقبال الأمير السمالوطى وآخرون: النساء المعيلات لأسر (القاهرة، مجلة العالى للخدمة الاجتماعية ٢٠٠٣) ص٢٩.

(6) عبد الخالق محمد عفيفى، نعيم عبدالوهاب شلبى: مشكلات المرأة المعيلة فى المجتمع البورسعيدى، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٣، ص ١٥.

(7) سهير فؤاد أنور: محددات فاعلية وكفاءة إنتاجية النساء المعيلات فى بعض محافظات الجمهورية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٥٥.

(8) A statistical portrait: women and men in Egypt , economic social commission for western Asia , 2003, P.19.

(9) جمهورية مصر العربية، المجلس القومى للمرأة، البنك الدولى، مصر والنوع الاجتماعى، – رؤية استشراقية، يونيو ٢٠٠٣، ص ص ٦٩ – ٧١.

(1) سامية حسن الساعاتى، علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، ١٩٩٩. ص ص ٦٠، ٦١.

(2) Van Neman Reeve: the cauces of pouretgin , in female headed holds: the case greu, University of movghand – college – park, 1998 , p.90.

(3) شريف حتاته: المرأة وتقسيم العمل الدولى "حول فكر سمير أمين" فى عبدالباسط عبدالمعطى (تحرير) العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩، ص ٢٤٢.

(4) هدى بدران: نساء مسؤلات عن أسر، القاهرة، المجلس القومى للأمومة والطفولة، المجلس العالمى للسكان، ١٩٩٤، ص ٦٤.

(5) بنجامين سبوك، دليل الوالدين لتنشئة الأطفال من الميلاد حتى المراهقة، إضافة ومراجعة روبرت نيدلمان، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص ٤٨٦، ٤٨٧.

(6) البسيونى عبد الله جاد: علم الاجتماع القانونى ودراسة حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧١.

(1) مديحة الصفطى، القانون والواقع: العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة "(بحث منشور فى كتاب) ندوة المرأة والتنمية فى مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ديسمبر، ١٩٩٦، ص ٨٤.

(2) مصطفى خلف عبد الجواد: دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر ومواجهة البطالة (القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ٢٠٠٢) ص ٦٠.

(3) سامية محمد فهمى: المرأة فى التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٩٥.

(4) perez sania M.U.Saitino children: asatus reports and shing, national councilof crao , 2000 , P.10.

(1) عادل ذكى عبد السيد، أبو الحسن عبدالوهاب محمد: بحث شبكة مساندة المرأة المعيلة (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، الإسكندرية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

(2) المجلس القومي للمرأة: تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المؤشرات الديموجرافية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار والعنف ضد المرأة (القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤)، ص ٥٥.

(3) نادية حليم سليمان: الفقر والنساء المعيلات لأسر، الأبعاد وسبل المواجهة (تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة ببكين، لجنة الدراسات والتقارير، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٠.

(4) Geraldine Downey & phylis Moen: "personal Efficacy, income , and family Transitions: A longitudinal study of women heading househdds) , Journal of Health and Behavior , University social of Mechigan , vol I.28, 1987) P.(330).

(5) مديحة الصفطى: القانون والواقع: العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة، بحث منشور في كتاب ندوة المرأة والتنمية في مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤.

(1) حمدي عبد العظيم، أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ١٦ العدد الثالث، ١٩٩٨، ص ١١٨.

(2) إقبال الأمير السمالوطى وآخرون: النساء المعيلات لأسر المشكلات والحلول (القاهرة، مجلة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤) ص ٣٠، ٣١.

(3) إيمان ضياء الدين بيبرس: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر، بطلات وضحايا (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢) ص ٩٩.

(4) Weng Winifred Fin Egan: s study of return migrant well being the difference between male and female headed Mexican house holds, PHD, university of Illinois of Urban a champignon , 1998, P.117.

(١) نجوى الفوال، المرأة المصرية والتحديات المجتمعة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجنائية، القاهرة، مارس ٢٠٠٢، ص٣٦.

(١) المجلس القومي للمرأة، تقرير عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول (بكين)، إحدى وثائق الاجتماع الرابع للمجلس القومي للمرأة، أكتوبر ٢٠٠٠، ص١١.

(٢) Zinab Khadr& Imnan Farid, Who is the head? A paper presented in seminar on – social categories in population studies, Cairo Egypt, September 15/18, 1999, sponsored by lussp cmitte an anthropological demography and the new Arab demography project of the social search center at the AUG, 1999.

(٣) نجوى الفوال، المرأة المصرية والتحديات المجتمعة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب اليونسكو بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣.

(4) احمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٥، ص ٢٧٣.

(٢) هبة الليثي: المرأة المصرية والأهداف الإغاثية ألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، مكتبة الإسكندرية ١٥ – ١٦ مارس ٢٠٠٤، الطبعة الأولي ٢٠٠٤، ص١٥٣.